ثالثا :ـ العوامل السكانية

وتضم مجموعة متنوعة من العوامل منها ما يتناول قوة العمل ودور الدولة في التأثير على النشاط الصناعي، إضافة للعوامل الشخصية . وفيما يأتي تفصيل لكل منها :-

1. قوة العمل

وهم المشتغلون فعلاً في النشاط الصناعي، وقوة العمل المهيأة للعمل فيه أو التي يمكن استثمار طاقاتها فيه . ولقوة العمل دور متعدد الوجوه في تأثيرها على الصناعة، فهم العاملون وهم المستهلكون، وشرائح منهم تقدم خدماتها المتنوعة للمصانع ولعمليات الإنتاج بمراحلها كافة، وعليهم عبء إدارة الإنتاج والتسويق .

2.. التدخل الحكومي

لا يقتصر دور الدولة وتدخلها في الصناعة على الدول التي تعتمد منهج التخطيط المركزي، بل يتعداه إلى الأنظمة الرأسمالية أيضاً في أحيان عديدة، لكن هذا التدخل يتخذ أساليب وأبعاد أخرى . وإجمالاً يهدف التدخل الى إنجاز كل أو بعض الأهداف الآتية :-

أولاً : الحصول على ربحية اقتصادية تتمثل بالأرباح التي تجنيها المشاريع الصناعية .

ثانياً : تنويع مصادر الدخل في البلاد، وعدم اقتصارها على موارد معينة وأنشطة محدودة كاستخراج النفط والمعادن مثلاً .

ثالثاً : تطوير بعض الأقاليم المتخلفة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً عن طريق إقامة صناعات فيها، وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عامة فيها .

رابعاً : توفير فرص عمل إضافية وخاصة في الأقاليم التي تعاني من البطالة .

خامساً : التأثير إيجابياً في الصناعات القائمة، بإقامة أو تطوير فروع معينة منها توفر سلعاً نصف مصنعة، وأخرى تستخدمها كمدخلات، مما يسهم في تقوية الروابط الصناعية ويخلق وفورات خارجية ويقلل من كلف النقل.

3. العامل الشخصي

يختار صاحب رأس المال بموجب هذا الاعتبار الموقع لمصنعه بما يناسب رغبته الشخصية، حتى وإن كان هذا الموقع غير مثالي للصناعة، فهو قد يكتفي بما يعتقده من أرباح معقولة ( وهي نسبية ) لنشاطه الصناعي في موقع معين يفضله على مواقع أخرى محتملة مع أنها قد تحقق له ربحية أعلى، هذا القرار قد يتخذ لدوافع شخصية شتى منها مثلاً تفضيله الإشراف الشخصي المباشر على العمل في موقع قريب، أو لأسباب نفسية واجتماعية، وهي عموماً اعتبارات يصعب قياسها وتتباين في أثرها من شخص لآخر .